'فائض' دولارات البترول العربي: هل تنزح إلى أوروبا أم تقبع في الحضن الأمريكي؟

11-10-2004

ولأن الدولار في عرف رجال المال والسياسة يصنع الحدث الاقتصادي كما يؤثر في صنع القرار السياسي، فإن الفائض المتراكم منذ أشهر في خزائن "أنظمة الحكم الشمولية" يخضع للقراءات السياسية خاصة في ظل الرغبة العارمة التي تجتاح أمريكا حاليا لفرض "أجندتها" بخصوص مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير.

بقلم لؤي عبدالحميد

تجمع التقارير والتحليلات الاقتصادية أن الارتفاع غير المسبوق لسعر البرنت في السوق الدولية بسبب الزيادة المتوقعة للطلب في فصل الشتاء القادم، والوضع السياسي العالمي المتسم بالتقلب خاصة في كبريات الدول المنتجة والمصدرة كنيجيريا مثلا التي تشهد موجة غليان داخلي بسبب إضراب نقابات عمال النفط، إضافة إلى موجة العنف السائدة منذ مدة في مناطقها الجنوبية مما نتج عنها غلق مصفاة رئيسية نفطية لشركة "شل" الإنجليزية، وكذا منطقة الشرق الأوسط على المحورين (السعودية – العراق)، منح الكثير من الدول العربية فائضا ماليا من الدولارات سيجعلها في بحبوحة مالية على الأقل في السنوات القليلة القادمة، ولأن الدولار في عرف رجال المال والسياسة يصنع الحدث الاقتصادي كما يؤثر في صنع القرار السياسي، فإن الفائض المتراكم منذ أشهر في خزائن "أنظمة الحكم الشمولية" يخضع للقراءات السياسية خاصة في ظل الرغبة العارمة التي تجتاح أمريكا حاليا لفرض "أجندتها" بخصوص مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير.

مستجدات كثيرة تفرض على "الدولار العربي" إعادة رسم توجهاته ووجهاته، إن من منظور الفائدة الاقتصادية المجردة من كل مقاربة سياسية أو حتى من المنظور السياسي المحض، فكل المعطيات محفزة لكي تجعله يفكر جديا وبراغماتيا في "العالم القديم" المؤهل قبل أي وقت مضى لاحتضانه، فعلى الصعيد السياسي أمريكا لم تعد ذلك البلد الآمن المستقر، إذ تزداد بوتيرة متسارعة حدة المضايقات التي تستهدف أصحاب المال العرب وترغم بعضهم على التنحي من الواجهة الاقتصادية إما بمعاملات تميزية أو بفرض ممارسات احتكارية عنصرية، تصل أحيانا إلى حد تجميد أرصدة مالية موضوعة في البنوك وتعمل بشفافية تامة في ظل القوانين المعمول بها وخاضعة للمراقبة التقنية والمالية دون وجه حق، هذا ناهيك عن الموقف السياسي الأمريكي تجاه قضايا الأمة العربية والإسلامية عموما المتسم بالعدائية المفرطة خدمة للنزعة الصهيو أمريكية.

أما من المنظور المالي الاقتصادي المجرد، كل المؤشرات تقول إن الدولار الأمريكي سيعرف هبوطا أمام عملة الأورو التي تبقى العملة الأكثر إقبالا على البترول الشرق أوسطي، وهو الأمر الذي دعا كلا من السعودية وإيران إلى محاولة إتقان لعبة "الأورو" واستخدامها في مصارفها البنكية، إضافة إلى الكويت وأبو ظبي اللتان عملتا مؤخرا على مضاعفة استثماراتهما ومشاركتهما في المجمعات الاقتصادية الأوروبية، وأجبر كلا من السعودية، قطر، الإمارات العربية ومصر على مضاعفة فرص الانتقال التجاري في المنطقة، والتفكير بجد في تجديد الاقتصاد عن

طريق تحرير التجارة.
ما يعزز هذا التوجه الجديد هو حسن استغلال استثمار الموجة المالية الجديدة بسرعة في أوروبا واليابان أكثر منها في أمريكا، فقد عملت الكثير من الشركات البترولية في هذه الدول على تحسين إنتاجها دون اللجوء إلى البحث عن معادن جديدة كشركة " شلمبرغ" الألمانية على سبيل المثال، وهذا باتخاذ تدابير وقائية وانتهاج خطة ناجعة أطلق عليها "خطة الثعبان"، وهي خطة تقنية ذات ثلاثة أبعاد تهدف إلى تطهير البترول من الشوائب لاسترجاع واستغلال كل البترول المتواجد في العالم المقدر بـ 20 %في حقول ألاسكا، إيران وبحر الشمال و 50% فيما يخص الحقول الغنية بإفريقيا الغربية إضافة إلى بترول أعماق البحار الذي تنقب عنه شركة " deepoffshore".
رغم المجهودات المتنامية للتحكم في أسعار البترول عن طريق اللجوء إلى الاحتياط الأمريكي، لا شيء يدل على أن أسعار البترول ستتوقف عند حدود 50 دولار، الأمر الذي يزيد في رغبة المستثمرين العرب وأصحاب الأموال من تغيير الوجه تجاه العوالم القديمة التي تبقى الأكثر أمنا اقتصاديا، والأقرب سياسيا على مستوى البعد السياسي الإيديولوجي.